الصيد كمدخل لدراسة الريف المصري
في النصف الثاني من القرن التاسع عشر

ديدييه إنوفلوكي

طالب دكتوراه (إنالكو)

بالمعهد الوطني للغات والحضارات الشرقية في باريس

الصيد كمدخل لدراسة الريف المصرى
في النصف الثانى من القرن التاسع عشر[١]

ديدييه إنوفلوكى(*)

الملخص

تتناول هذه الورقة البحثية ممارسة صيد الطيور في مصر من قبل البريطانيين خصوصاً والأوروبيين عموماً خلال نصف القرن الذى سبق حادثة دنشواى من السنة ١٩٠٦ . وبفضل تحليل هذه الفترة نفهم أن ليست هذه الحادثة الوحيدة من نوعها لأنه كان يوجد في مصر الكثير من الصيادين الأوروبيين (علماء في علم الطيور وسياح وجنود) . وقبل الاحتلال البريطانى لمصر كتب القرويون شكاوى ضد هذه الممارسة التى حملت آثاراً سلبية جمة عليهم فقد خسروا الكثير من حصادهم وطيورهم (الحمام والسمان وأبو قردان في الأغلب) . وفي كثير من الأحيان لجؤوا الفلاحون إلى العنف من أجل وضع حداً لهذه الممارسة . وشيئاً فشيئاً نُشرت قوانين جديدة تنظم ممارسة الصيد الأوروبى ولكن استهدفت هذه القوانين إلى حماية الأجانب وممارستهم بإضافة إلى وقاية الطيور التى يُعتبرها نافعة للزراعة أكثر من سكان الريف المصرى . وتركز هذه الدراسة خصوصًا على لائحة الجيزة التى نُشرت في عام ١٨٩٥ والتى منعت صيد طيور السمان المصرى التقليدى والتى قامت بتحول الصيادين الأصليين إلى خادمين لدى الصيادين الأوروبيين .

من خلال هذه المعرفة عن صيد الطيور في مصر في النصف الثانى من القرن التاسع عشر نستطيع القول إن هذه الممارسة شاركت في الهيمنة الأوروبية على مصر كما أن رحلات صيد الحيوانات البرية في إفريقيا شاركت في الهيمنة الأوروبية على هذه القارة . ويشير أيضًا هذا البحث إلى أن القرويين قاوموا الصيادين الأوروبيين من غير دعم من النخبة الوطنية المصرية . وكذلك من وجهة نظر الفلاحين تكون حادثة

(*) طالب دكتوراه في (انالكور)- المعهد الوطني للغات والحضارات الشرقية في باريس .

دنشواى النهاية لمكافحتهم صيد الطيور الأوروبى في حين تُعتبر حادثة دنشواى انطلاقًا جديداً للحركة الوطنية المصرية . وفي الواقع بعد حادثة دنشواى أصدرت الحكومة المصرية البريطانية قوانين جديدة تقيد صيد الطيور من قبل الأوروبيين وتمنع صيد الحمام في القرى . على الصعيد المنهجى يبدو الصيد مدخلاً مثمراً لدراسة الريف المصرى . ويتيح لنا الفرصة لاكتشاف الكثير من الوثائق المتعلقة بالريف . وما وراء معرفة الريف ، تضيف الدراسة عن الصيد وجود الحيوانات إلى تحليلنا للعلاقات غير المساوية بين المستعمرين والمستعمَرين . وهكذا نأخذ في اعتبارنا بالدور الذى لعبه الاستعمار في ظهور الأزمة البيئية العالمية التى نعيشها جميعًا اليوم .

Abstract:

Hunting as an entry point into the Egyptian countryside

during the second half of the nineteenth century

This paperaddresses the subject of the European practice of birds shooting in Egypt during the half century thatːmostly Britishː precede the Denshawai incident of 1906. Through this time frame، we understand that this incident was not isolated for sportsmen were very numerous (ornithologists، tourists and soldiers). Even before the British occupation of the country، villagers sent petitions to complain about this sport that caused a lot of damages to their crops and kill a lot of their birds (mostly pigeons، quails and herons). Egyptiansliving in the countryside often resorted to violence to stop sportsmen. Hunting rules were gradually adopted but they aimed more at protecting foreigners and their sport as well as animals considered useful to agriculture than the rural inhabitants. The article focuses especially on the Guiza regulation of 1895 that forbid the traditional Egyptian way of hunting quails and transformed the Egyptian quails hunters into servants of sportsmen.

This knowledge about birds shooting in Egypt allows us to argue

that this sport participated in the European domination of Egypt as the safaris participated in the conquest of Africa. We also show that, during this half century, villagers struggled against sportsmen without support from the Egyptian nationalist elites. So, the Denshawai incident, which is generally seen as the new start of the Egyptian national liberation struggle, appears from the peasants' point of view as the end of their struggle against birds shooting. After the Denshawai incident, authorities adopted new laws to supervise birds shooting and to forbid pigeons shooting in the Egyptian villages. On a methodological level, hunting appears as a very fruitful entry point into Egyptian countryside. It gives access to numerous documents about it. Beyond countryside, the study of hunting integrates animals into the analyses of the uneven colonial relationship between the colonizers and the natives. This way, it gives insights about the role colonialism played into the emergence of the global environmental crisis we all live in today.

لعل أول ما يطرق أذهاننا عندما يتحدث أحدهم عن الصيد في مصر ، هو حادثة دنشواى[٢] ، ولكن سوف نرجئ الكلام عن هذه الحادثة إلى الجزء الأخير من هذه الدراسة ، وسوف نتناول قضية ممارسة الصيد من قبل البريطانيين خصوصاً والأوروبيين عموماً في مصر على امتداد خمسين عاماً تسبق حادثة دنشواى ، أى في النصف الثانى من القرن التاسع عشر

في اعتقادى الشخصى ، لا يوجد حتى الآن كتاب أو حتى بحث علمى تناول قضية الصيد من قبل البريطانيين في مصر خلال تلك الحقبة الزمنية ، ولعل ذلك يرجع إلى اعتبار الباحثين قضية الصيد موضوعاً سخيفاً لا يستحق الاهتمام ، بيد أنه مؤخراً انتشر كتابان متعلقان بقضية الصيد من قبل البريطانيين في مصر ، أولهما كتاب لـ«ألان ميخائيل» ويتناول حالة الحيوانات في الامبراطورية العثمانية[٣] ، والكتاب الثانى لـ «جون وماكنزى» ويتحدث فيه عن أهمية الصيد في تاريخ الامبراطورية البريطانية[٤] .

وقد نأتى هنا لاكتشاف أن الصيد لدى البريطانيين كان رياضة وفن ولم يكن مهنة عمل يتعيّشون منها ، كما أن البريطانيين لم يكونوا يسمون الصيد باللغة الانجليزية "hunt" بل كانوا يسمونه باللغة الانجليزية "sport" أى «الرياضة» ولا يطلقون صفة الصياد على من يمارس الصيد «hunter» بل يسمونه "sportman" ويعنى «الرياضى» أى أنه شخص يمارس الصيد كرياضة ، وكذا في النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، كان الصيد محرماً كمهنة لدى البريطانيين ، بل إنهم فرّقوا بين الصيد كرياضة والصيد كمهنة ، فالصيد كرياضة لا يُعنى بقتل الحيوانات بل يُعنى بالطريقة المتبعة في قتلهم ، كما اعتبروا الصيد ثقافة أرستقراطية قديمة ومهمة جداً ومن خلالها تؤكد النخبة موقفها الاجتماعى الرفيع وتفوقها الأخلاقى .

ومن خلال البحث عن الصيد ، يتبين لدينا أن الصيادين البريطانيين حين كانوا

يقومون فيما يسمى باللغة الفرنسية واللغة الإنجليزية بـ «Safari» أى رحلة صيد للحيوانات البرية ووحوش الغاب كصيد الفيلة وجواميس البحر والأسود والزرافات إلخ ، فقد وصلوا إلى البلدان الأفريقية قبل وصول الجيش البريطانى إليها ، ويعتبر هؤلاء الصيادون هم الذين مهدوا الطريق لقدوم الإمبراطورية البريطانية إلى قارة أفريقيا ، إلا أن النصف الثانى من القرن التاسع عشر في مصر كان مختلفاً ، إذ أن الصيادين البريطانيين كانوا يصيدون الطيور بدلاً من صيد الحيوانات البرية الكبيرة في رحلات «Safari» ، وكما هو معلوم في مصر ، هنالك كثير من الطيور ، طيور مهاجرة ، وأخرى مدجنة في مزارع الفلاحين المصريين مثل الحمام .

وقد أولت بريطانيا العظمى اهتماماً كبيراً للطيور في مصر ، ولم يكن هذا الاهتمام بسبب الصيد فحسب ، إذ أنه في النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، ظهر علم جديد يسمى بعلم الطيور ، باللغة الانجليزية "Ornithology" ، وعلى أثره نشأ اتحاد العلماء لعلم الطيور في عام ١٨٥٩م(٥) ، وقد كان جلّ علماء هذه الاتحاد من الصيادين ، وكان لزامًا عليهم أن يقتلوا الطيور لكى يتسنى لهم تجميع كل عناصر ونماذج الطيور في العالم ، ودون أدنى شك قد زار منهم الكثيرون مصر لكى يظفروا بطيورها المتوفرة والمتنوعة(٦) .

والجدير بالذكر أن ممارسة رياضة الصيد في مصر لم تبق حكراً على الطبقة الأرستقراطية في أوروبا ، بل امتدت لتشمل الطبقة الوسطى أيضاً ، إذ أخذت هذه الأخيرة بالتوافد إلى مصر بغرض السياحة ، وافتتحت آنذاك شركة السياحة الإنجليزية الشهيرة «توماس كوك» أول وكالة لها في مصر عام ١٨٧٢(٧) ، وقد كان معظم هؤلاء السياح يصطادون الطيور في مصر(٨) ، وبعد الاحتلال البريطانى لمصر عام ١٨٨٢ ، أخذ الجنود البريطانيون يصطادون الطيور باستخدام بنادقهم وقد اعتبروا ذلك الصيد نوعاً من أنواع التدريب العسكرى(٩) ، وهكذا نجد أن هذه الحقبة امتلأت

بآلاف الصيادين القادمين من أوروبا إلى مصر ، فمنهم العلماء ، ومنهم السياح ، ومنهم الجنود في الجيش البريطانى .

ويعد صيد الطيور شيئاً مختلف كلياً عن صيد الوحوش الكبيرة في الغابات ، وذلك لاعتبارات جغرافية مهمة ، فصيد الطيور كان يحصل في القرى والحقول الملاصقة لمساكن الفلاحين المصريين ، الأمر الذى أتاح الفرصة أمام الفلاح المصرى بمقابلة الإنسان الأوروبى لأول مرة ، وكان قبل هذا من النادر للفلاح المصرى أن يقابل شخصاً من أوروبا ، وذلك لأن جميع الأوروبيين كانوا متمركزين في المدن الرئيسية ولا يذهبون لزيارة الأرياف كثيراً .

ولك عزيزى القارئ أن تتخيل شعور الفلاح المصرى الذى رأى الكثير من الغرباء يطئون أرضه وهم حاملين للسلاح ويمرون عبر حقوله ويطلقون النار من غير تحذير ، ليس على الطيور البرية فحسب ، بل أيضاً يطلقون النار على الطيور الأليفة التى يربيها الفلاحون المصريون مثل طيور الحمام الداجن الذى كانوا يتخذون منه مورداً لرزقهم . وقد حملت هذه الظاهرة آثاراً سلبية جمة على الفلاحين المصريين ، فقد خسروا الكثير من طيورهم وحصادهم ، أى خسروا من ريع مزارعهم الذى كان أصلاً لا يدر عليهم إلا مقداراً ضئيلاً من المال بسبب الضرائب المرتفعة التى كانت مفروضة عليهم من قبل الحكومة المصرية ، التى كانت تسدد من خلالها ديونها إلى البنوك الأوروبية(١٠) .

ولم يكن اللقاء بين الصيادين الأوروبيين والفلاحين المصريين لقاءً ودياً البتة ، بل كان لقاءً يحمل من معانى الخشونة ومشاعر الازدراء الشيء الكثير ، وهذا لا يرجع لأسباب مادية فحسب ، بل كان ذو أساس ثقافي وعلمى أيضاً ، إذا أنه في النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، كان هنالك علم جديد ناشئ إلى جوار علم الطيور ، ويسمى علم الأنثروبولوجيا ، أو علم الإنسان ، وقد نشأت آنذاك جمعية

باريس للأنثروبولوجيا في ذات العام الذى نشأ فيه اتحاد العلماء لعلم الطيور عام ١٨٥٩[١١] .

وفي تلك الفترة كان علم الأنثروبولوجيا يستهدف تصنيف الحضارات على أسس معينة إلى نوعين ، حضارات متطورة وأخرى متخلفة ، وقد صنف علماء الأنثروبولوجيا مصر كحضارة متخلفة ، ولهذا السبب كانت نظرة الأوروبيين إلى المصريين نظرة دونية ، وقد اعتبر الصيادون الأوروبيون أن الفلاحين المصريين هم أناس متخلفين وهمج ، لذلك لم يشعروا أنهم مضطرين إلى احترامهم أو مراعاة مشاعرهم ، أو الحرص على زرعهم أو سواقيهم أو بيوتهم ، بل لم يشعروا بوجود أى داع للحرص على حياة الفلاحين المصريين أنفسهم .وكنتيجة لذلك ، وبعد الخسائر المادية التى لحقت بالفلاحين المصريين ، وشعورهم بالإهانة والازدراء من قبل الأوروبيين ، قاموا بتنظيم وتقديم العديد من الشكاوى والالتماسات ضد ممارسات الصيادين الأوروبيين .

إن أقدم شكوى تركت أَثَراً في الوثائق ترجع إلى عام ١٨٦٤ ، حيث ذكرت «ليدى دوف جوردون» السيدة الأرستقراطية البريطانية ، التى كانت مقيمة في الأقصر ، في رسائلها أن الفلاحين المصريين قد جاءوا إليها وتقدموا بشكواهم ضد ممارسات الصيادين الأوروبيين وقد أقدمت هذه السيدة على نشر إعلان ملصق على جدار منزلها مكتوبٌ عليه «ممنوع صيد الحمام ، والحمام ملك للفلاحين»[١٢] ، وأما الشكوى التالية التى تركت أَثَراً في الوثائق ، فقد جاء ذكرها لدى الدكتور «على بركات» الذى يروى في إحدى أوراق بحثه في العام ١٨٨٣ أن قرية تسمى «الرملة» قريبة من مركز «بنها» التابع لمحافظة القليوبية قد علّق فلاحون فيها على قضية صيد الأوروبيين للطيور بالشكل التالى :

إن الأوروبيين يأتون إلى قريتنا كل يوم لصيد الحمام ، ثم لا يلبثوا فيها حتى يطلقوا النار على منازلنا وفي اتجاه أبراج الحمام وعلى شاطئ النيل ، وهى المناطق التى

يوجد فيها الحمام بكثرة ، وإن الأهالى لم يعد في استطاعتهم سقاية أطفالهم ومواشيهم ، وإن هذه التصرفات قد تسببت في خراب أبراج الحمام ، وأدت إلى انقطاع الحمام من التردد إليها . وفي الختام أخذوا يلتمسون منع الأجانب الأوروبيين من ممارسة مثل هذه التصرفات[١٣] .

وفي العام ١٨٨٩ ، صرّح بعض الفلاحين التابعين لقرية تسمى «مَيدوم» في محافظة بنى سويف من خلال شكوى تقدموا بها إلى الحكومة ، محذرين إياها فيما لو استمر الصيادون الأوروبيون في ممارساتهم وصيدهم ، فإنهم لن يجلسوا مكتوفي الأيدى ، وقد هددوا بالتمرد ومواجهة الصيادين بالعنف ، وقد التمسوا في شكواهم منع الصيد بشكل جازم[١٤] ، وفي العام ١٩٠٥ ، أقدم مجموعة من الفلاحين في ناحية «المنشأه» بمديرية جرجا على كتابة شكاوى ضد الصيد والتمسوا فيها منع الصيد في بلدهم[١٥] .

وخلال موسم الصيد كان سكان الإسكندرية وضواحيها يتقدمون بالشكاوى اليومية ضد تصرف الصيادين الأوروبيين وهكذا في الأعوام ١٨٨٨ و١٨٨٩ و١٨٩٢ ، نشر محافظ الإسكندرية إعلانًا وأوامر تمنع إطلاق النار بالقرب من المساكن إلا أنه كان مفتقراً لخاصية الردع ، فكان الصياد الأوروبى يتجاهل ذلك القانون الذى يفرض غرامة بسيطة على كل من لم يلتزم به[١٦] ، واستمر الصياد الأوروبى إطلاق النار بالقرب من البيوت وفي مطلع القرن العشرين ، سُنّ قانون جديد ضد هذه الظاهرة[١٧] .

ولم يكن تقديم الشكاوى هو الطريقة الوحيدة التى قاوم فيها الفلاح المصرى ظاهرة الصيد ، بل كان في كثير من الأحيان يلجأ إلى العنف ضد الصيادين ، وقد حصلت عدة اشتباكات حقيقية بينه وبين الصياد الأوروبى ، وبغض النظر عن حادثة دنشواى ، فقد حصل اشتباكان آخران مشهوران أولهما معروف باسم «حادثة

الأهرام»[١٨] الذى حصل في عام ١٨٨٧ ويشبه حادثة دنشواى إلى حد كبير ، والاشتباك الثانى معروف باسم «حادثة صيد الثَعْلَب عند حديقة مستر بلنت» والذى حدث في عام ١٩٠١ وكان السيد بلنت شاعراً ودبلوماسيًا مهمًا ومعروفًا بلقب «صديق المصريين» بسبب دعمه للثورة العرابية[١٩] .

وقد بحثت كثيراً في دار الوثائق القومية المصرية والانجليزية ، لعلّى أجد أحداثاً متعلقة بالصيد الأوروبى في مصر ، بالإضافة إلى الأحداث مذكورة أعلاه وجدت أربعة أحداث أخرى بين النصف الثانى من القرن التاسع عشر ولغاية عام ١٩١٤[٢٠] ، رغم أن هذا العدد لا يعتبر ضخمًا مما لا شك فيه أن كانت الأحداث عديدة ولكن أغلب الأحداث حصلت ولم تترك خلفها أى وثائق أو إثباتات ، وخصوصًا بسبب الامتيازات والحماية التى حصل عليها الأوروبيون في مصر ، ذلك بفضل المحاكم المختلطة ، التى كان من المستحيل على الفلاحين أن يرفضوا حكمًا صادراً منها لصالح الصيادين ، والدليل الأوضح على العدد الكبير من هذه الأحداث هو أن في العام ١٨٨٥ نشرت وزارة الداخلية المصرية منشورين لكل المديريات من أجل منع هجوم الفلاحين على الصيادين الأوروبيين[٢١] .

ولعلّ تراكم الشكاوى وكثرة الاشتباكات هى الدليل القاطع على استياء الفلاحين المصريين من ممارسات الصيادين ، والمثير للاهتمام أن الفلاحين المصريين لم يقوموا بطلب إصلاح ممارسة الصيد في بلادهم ، بل كانت مطالبهم دائماً جازمة في منع الصيد نهائياً ، وبالطبع قامت السلطة البريطانية بإصلاح وتقنين ممارسة الصيد ولم تقم بمنعه نهائياً ، وقد نشرت الحكومة المصرية – الإنجليزية قوانين وأحكام بغية تنظيم ممارسة الصيد .

في البداية ، من المهم معرفة أن القانون المصرى لم يكن كالقانون الإنجليزى فيما يتعلق بتقييد ممارسة الصيد ، ولم تشتمل القوانين المصرية على منع عبور حقول الفلاحين وعلى حماية أنواع الحيوانات المصيدة ، وفي ظل غياب هكذا قوانين ناظمة

لهذه العملية ، اتخذ الصيادون الأوروبيون ذريعة لهم ليجوسوا في ذلك البلد شمالاً وجنوباً مانحين لأنفسهم الحق في قتل أعداد هائلة من الطيور دون رقيب و لا حسيب ، وبالإضافة إلى ذلك ، بشكل تدريجى ، وعقب الاحتلال البريطانى ، منعت السلطة الجديدة المصريين من حمل السلاح وخلافاً لذلك ، سمحت للأثرياء والأجانب باقتناء وحمل الأسلحة[٢٢] .

وفي مطلع القرن العشرين أيضاً ، سُنّ قانون آخر متعلق بحماية الحيوانات البرية وغيرها[٢٣] ، ولم يكن هذا القانون مفاجئًا لأحد ، إذ أنه في العام ١٨٢٤ ، أُسست في إنكلترا أول جمعية لحماية الحيوانات[٢٤] ، ثم ما لبثت أن اتخذت لها فرعًا في مصر ، ولكن الجمعية المصرية لحماية الحيوانات بقيت حبراً على ورق دون أية قوة تذكر إلى أن جاء العام ١٨٩٥ حين نشر الخديوى قراراً اعترف فيه بأهميتها الكبيرة[٢٥] . ثم بعد ذلك تطورت المسألة ، وظهر تيار يدعو لحماية الحيوانات ، وتطور هذا التيار ، حتى أن العلماء المتخصصين بعلم الطيور أخذوا يميزوا بين الطيور النافعة للزراعة والطيور الضارة بالزراعة واعتبروا أن صيد الطيور النافعة شيئًا منكرًا[٢٦] .

والآن سوف أركز في هذه الدراسة على أهم قانون متعلق بالصيد في النصف الثانى من القرن التاسع عشر وهو «لائحةالجيزة لصيد طيور السمان» التى نُشرت في عام ١٨٩٥[٢٧] ، كانت محافظة الجيزة من أهم المحافظات بالنسبة للصيد وذلك لسببين ، أولاهما ، في موسم صيد السمان ، كانت توجد أعداد كبيرة من هذا النوع من الطيور في الجيزة كما يشير إلى ذلك اسم إحدى قرى الجيزة «نزلة السمان» ، وثانيهما ، وجود الأهرام التى كانت تجذِب عددًا كبيرًا من السياح وأغلبهم كانوا يحبون صيد طيور السمان بالقرب من تلك الأهرام .

وتتميز لائحة الجيزة بثلاثة أمور ، أولاً ، نشر المحافظ قائمة بأسماء قرى الجيزة التى يُسمَح فيها بصيد طيور السمان طوال أيام السنة ، ثانياً ، كان من الواجب على

الصيادين أن يشتروا رخصاً للصيد قبل البدء بإطلاق النار على طيور السمان في القرى المدرجة على القائمة ، وأسندت لمديرية المحافظة مهمة جباية رسوم الرخص لكى تسدد منه تعويضاً لكل ملاك الأراضى التى كان الصيادون الأوروبيين يصطادون فيها وتسبّبوا بإفساد زرعها ، ثالثاً وأهم شيء ، منعت لائحة الجيزة صيد طيور السمان باستخدام الشبكة ، وحصرت الصيد باستخدام البنادق فقط ، إلا أن الصيادين المصريين كانوا منظمين في طوائف حرفية لصيد الطيور بواسطة الشباك ، وبسبب لائحة الجيزة تلك ، وجد هؤلاء الصيادون المصريون في محافظة الجيزة أنفسهم عاطلين عن العمل فاقترحت لائحة الجيزة على الصيادين المصريين الحرفيين بدلاً من البطالة أن يعملوا مساعدين أو خدم لدى الصيادين الأوروبيين .

وفي اللغة الانجليزية اسم خادم الصياد هو «beater» وحرفيا يعنى «الضارب» ، أى أن أحداً ما يضرب على الأرض والأشجار ليثير ضوضاء معينة تخيف الطيور وتدفع بهم للطيران ، مما يمنح الصيّاد فرصة إطلاق النار عليها في الهواء ، وفي إنجلترا ، يعمد الصيّادون إلى توظيف خدم ليساعدوهم في عمليات صيدهم خصوصًا في الغابات ، وحين كانوا يصطادون في الحقول – مثل حقول مصر – كانوا يستخدمون كلابًا أليفة كضارب مما يجعل الطيور تترك الأرض وتحلق في الهواء ، ولكن لم يجلب البريطانيون المقيمون في مصر معهم كلابًا إلا قليلاً وهكذا أخذ البريطانيون يستخدمون الصيّادين المصريين كضاربين وخدم .

ومن غير هذا الخادم ، كان من المستحيل على الصيّادين الأوروبيين أن يطلقوا النار على الطيور وهي في الهواء ، وهذه الجزئية مهمة جداً لهم ، كما أسلفت في البداية أن الصيد عند البريطانيين ليس هواية فقط ، بل هو ممارسة أخلاقية تستطيع النخبة من خلالها تأكيد تفوقها الأخلاقى ، وبالنسبة لأخلاق الصيّادين البريطانيون فقد كان محرمًا عليهم إطلاق النار على الطيور الواطئة على الأرض ، وكان الصيّادون

البريطانيون يسمون هذا السلوك بـ «fair-play» يعنى «تصرف منصِف» . والعبرة هى أنه على الصيّاد النبيل أن يمنح الطيور فرصة للهرب من مرمى رصاصه ، فإذا كانت مستقرة على الأرض ، حرم نفسه من إطلاق النار عليها ، وهذا من أهم أسباب منع الصيد بالشبكة إذ أن هذه الطريقة لا تمنح الطيور الفرصة للهرب ، وبالنسبة للبريطانيين ، فإن الصيد باستخدام الشبكة ليس فن ولا رياضة بل هو مهنة رخيصة تمارسها الشعوب المتخلفة .

ولعل من أهم الأسباب التى أدت إلى تفضيل الصياد الأوروبى لصيد الحمام في مصر ، هو أن أغلب القرى المصرية كانت تدجن الحمام في أبراج عالية مخصصة لذلك ، مما أتاح لهم – أى للصيادين الأوروبيين – فرصة إطلاق النار على الحمام في الهواء دون الحاجة إلى استخدام خدم أو ضاربين ، وقد كان تنظيم صيد الحمام أسهل مقارنة بصيد طيور السمان مثلاً .

واختصاراً للمسألة ، إن لائحة الجيزة كانت رَمْزِيّة في المفهوم ، فقد كرست مبدأين نموذجيين للصيد في الامبراطورية البريطانية واللذان حددهما «جون وماكنزى» في كتابه عن الصيد في الامبراطورية البريطانية ، وأولهما هو تحول الصياد الأصلى إلى خادم لدى الصياد الأوروبى . وثانيهما هو منع الصيد التقليدى الأصلى بواسطة الشبكة أو بمعنى آخر ، سماح الاحتكار للصياد الأوروبى في الوصول إلى الحيوانات البرية ، وهكذا بقى الصيد امتيازاً من الامتيازات لدى الأوروبيين . وبعد منع صيد طيور السمان بواسطة الشبكة ، صدر قانون يمنع من تصدير طيور السمان إلى الخارج ، وقد كان هذا القانون ضد مصلحة الصيّادين المصريين الذين كانوا يصدرون طيور السمان إلى أوروبا عن طريق السفن المُبَرَّدة الجديدة[٢٨] .

واستمر الوضع على هذا الحال حتى بداية الحرب العالمية الأولى ، ففي ظل وجود قوانين ناظمة لحماية الأوروبيين وقوانين أخرى لحماية الحيوانات – وخصوصاً

السمان – غاب تمامًا وجود أى قانون لحماية حقول ومزارع الفلاحين المصريين ، بل احتفظ الصيادون الأوروبيون بحقهم في وطء وعبور حقول المصريين وإفساد زرعهم وشتلهم ، وبشكل عام من الممكن القول إن جميع القوانين التى انتشرت في النصف الثانى من القرن التاسع عشر صبّت في مصلحة الأجانب فقط ، وبنفس الطريقة التى يمكن أن نقول فيها أن صيد الحيوانات البرية الكبيرة شارك في غزو إفريقيا ، يمكننا أن نقول أيضاً أن صيد الطيور الصغيرة قد شارك في السيطرة الاستعمارية على مصر .

لعل أبرز ما يشير إلى الهيمنة الأوروبية في مصر هو أزمة القطن التى حصلت في عام ١٩٠٤ ، وفي هذا العام ، تسبب الصيد في اختفاء الطيور بصفة واسعة وقد شارك اختفاء الطيور في تزايُد كبير في أعداد الدور ، وسبّب تزايُد أعداد الدود في انخفاض حصاد القطن بشكل كبير لدرجة أن الـ «لورد كرومر»– القنصل العام لبريطانيا العظمى وفي الواقع قائد مصر– قرر استخدام السُخرة من العمال لمكافحة دودة القطن رغم إلغاء العمل بالسخرة في نهاية القرن التاسع عشر[٢٩] .

وهكذا في العام ١٩٠٤ أمسى جميع الفلاحين المصريين – أى كل الشعب المصرى تقريبًا في تلك الفترة – يزيلون بأياديهم يَرَقات الدودة بسبب ممارسات الصيادين الأوروبيين ، وفي التقرير السنوى لـ «لورد كرومر» ، طلب بنفسه من الصيادين الأوروبيين أن يولوا اهتمامًا كبيراً في حماية الطيور خاصة طير أبو قردان الذى كان يأكل الدود بكثرة والذى لا يستحق أن يُصاد لأنه حيوان شبه أليف ، وأن صيد الحيوانات الأليفة يناقض الأخلاق الخاصة بالصيد في بريطانيا العظمى[٣٠] .

وفي الختام أود أن أتطرق إلى حادثة دنشواى وأتحدث عن مساهمة الصيد كموضوع للبحث ، خاصة فيما يتعلق بحادثة دنشواى ، وقد تشكلت لدينا الآن لبنة وفيرة من المعلومات حول الصيد في مصر في النصف الثانى من القرن التاسع عشر مما يتيح لنا مناقشة حادثة دنشواى من منظور آخر ، في البداية يجب أن نتذكر أنه قبل

حادثة دنشواى ، حدثت مواجهات كثيرة بسبب ممارسات الصيادين الأوروبيين ، ومن الممكن القول أن حادثة دنشواى ليست «حادثة» لأنها لم تحدث بمحض الصدفة ، بل هى نتيجة متوقعة تأتى من الامتيازات التى كان يتمتع بها الأوروبيون في ممارستهم لصيد الطيور في الريف المصرى .

ثانيًا ، في العريضة المقدمة من قبل فلاحى قرية «ميدوم» في سنة ١٨٨٩ ، هدد القَرَويون المصريون الصيادين الأوروبيين فيما لو استمر هؤلاء الأخيرين بصيد حمامهم ، وليس ضرباً من المستحيل أن يحصل هذا الصدام فعلا في قرية دنشواى التى اصطاد فيها الضباط البريطانيون بالاستمرار خلال ٣ سنوات على الأقل[٣١] ، وهذا يؤكد وجود احتمال كبير أن حادثة دنشواى لم تكن حدثًا عارضًا ، بل كانت عصيان وتمرد مقصود ومخطط له من قبل أهالى دنشواى الذين كانوا يعلمون أن الصيادين الأوروبيين سوف يعودون مجدداً ليصطادوا حمامهم وكانوا قد عقدوا العزم على مهاجمتهم وضربهم هذه المرة .

ثالثاً ، نعلم أن حادثة دنشواى في التاريخ المصرى تعتبر نقطة تَحَوْل مهمة في إحياء الحركة الوطنية المصرية ، وهى حقيقة لا شك فيها ، ولكن أود أن أركز على وجهة نظر الفلاحين الذين حصلوا على نتائج إيجابية ملموسة مباشرة أكثر من مجرد إحياء للحركة الوطنية المصرية ، وهى أنه في اليوم التالى لحادثة دنشواى ، أمر «اللورد كرومر» القائد العام لجيش الاحتلال بمنع كل الضباط البريطانيين من صيد الحمام في القرى المصرية[٣٢] ، وبحثت كثيراً عن أى شكوى صادرة من الفلاحين المصريين ضد الصيادين الأوروبيين أو عن ذكر لأى اشتباك أو مواجهة حصلت بين الصيادين الأوروبيين والفلاحين المصريين بعد حادثة دنشواى ولغاية الحرب العالمية الأولى ، ولم أجد شيئاً ، لا في دار الوثائق القومية البريطانية ولا في دار الوثائق القومية المصرية ، وأنا على يقين أن حادثة دنشواى هى آخر حادثة أليمة حصلت في قضية الصيد في

تلك الفترة .

والذى يجعلنى على أتم القناعة هو أن الأدلة السياحية التى نُشرت بعد حادثة دنشواى تتكلم عن الحادثة وحتى لو في الأدلة السياحية تتهم رواية الحادثة بالفلاحين فمن المؤكد أن موت أحد من الضباط الإنجليز أخاف السياح وردعهم عن صيد الحمام في القرى المصرية[٣٣] ، ومثلا في طَبْعَة أشهر دليل سياحى بعنوان «بايدكارب في عام ١٩٠٨ حذف الكاتب عبارة «للسياح الحق في صيد الحمام في القرى المصرية بكل حرية» التى كانت موجودة في طَبْعَة عام ١٨٩٢[٣٤] ، وفي عام ١٩١٢ ، نشرت نظارة الداخلية «لائحة بشأن الصيد» وأجبرت هذه اللائحة الجديدة الصيادين الأوروبيين على الحصول على رخصة قبل ما يصطادون ومنعت اللائحة الصيد «في أملاك الغير ما لم يسمح به مالكها أو مأموروه» و «صيد الحمام أو غيره من الطيور الداجنة أو أى نوع من الطيور والحيوانات المملوكة للغير»[٣٥] .

وهذا من وجهة نظرى هو نصر عظيم وإنجاز كبير استطاع الفلاح المصرى تحقيقه والوصول إليه بعد ما يقارب الخمسين عامًا من الشكاوى والالتماسات والاشتباكات ، وقد قدم الفلاحون المصريين الكثير من الضحايا البشرية في سبيل هذا الأمر ، كما في حادثة الأهرام وحادثة دنشواى ، واختصاراً للأمر ، قبل حادثة دنشواى لاقت أحيانًا تلك المقاومة دعماً من العُمد وشيوخ البلدان ، في حين أنها لم تلق أى تأييد من قبل النخب الوطنية المصرية التى كانت تستوطن المدن غير آبهة بما يدور من تفاصيل في حياة الفلاح المصرى اليومية كأهمية تربية الحمام مثلاً أو أهمية صيد السمان بواسطة الشبكة أو حتى تصدير صيد السمان إلى الخارج ، وإن قدرة الفلاحين المصريين في المقاومة دون المساعدة من قبل تلك النخبة ، لأمرٌ يدلُّ على قُدْرَتهم الذاتية وعلى ملكاتهم الفكرية في التمييز بين العدل والظلم وفي مطالبة الحكومة بإحلال العدل ، اعتبرت النخب الوطنية المصرية الفلاحون جزءاً من الوطن

بعد حادثة دنشواى فقط ، وقبل حادثة دنشواى قاوم الفلاحون من غير مساعدتهم .

وفيما يتعلق بأهمية الصيد كموضوع للبحث ، أود أن أقول أنه موضوع جديد بالنسبة للدراسات التاريخية بشكل عام وبالنسبة للدراسات عن مصر بشكل خاص ومن الضرورى أن نبحث في هذا الموضوع لسببين رئيسيين ، أولاً ، يتشكى المؤرخون بشكل دائم من نقص الوثائق لدراسة الريف المصرى نظراً لأمية الفلاحين الذين لا يوثقون أحداث حياتهم كما يفعل النخبة في المدن ولكن موضوع الصيد كشف أمامنا طائفة كبيرة من النصوص مثل مُذَكِّرَات الصيادين وعلماء علم الطيور والسياح وتقارير المسئولين البريطانيين وغيرهم ، وكانت كل تلك النصوص تتحدث عن الريف وعن الفلاحين وتضع بين أيدينا معلومات قيمة جداً .

ثانياً وأخيراً ، فإن الصيد موضوع مهم فهو متعلق بالطبيعة ، وكما هو معلوم في العالم كله أن الطبيعة الآن ملوثة والعالم بأسره يرزح تحت وطأة الاحتباس الحرارى والحيوانات تنقرض بشكل متسارع ، وخصوصاً سلالات الطيور ، والبحث عن الصيد يمنحنا الفرصة في دراسة علاقة الإنسان بالحيوانات وبالبيئة بشكل عام .

الهوامش

(١) هذا البحث في الأصل محاضرة ألقيتها أمام الجمعية المصرية للدراسات التاريخية وأشكر الجمعية على إتاحة هذه الفرصة لي ، وأشكر أيضًا إبراهيم الخلف وخالد الحلبي الذين قاموا بتصحيح اللغة العربية في ورق بحثي .

– وملاحظة عن الاختصار المستخدم في الحواشي : يعتمد هذا البحث على النسخة الفرنسية من كتاب التعليقات القضائية على قوانين المحاكم المصرية لفيليب جلاد وهي متكونة من ٦ مجلدات ومرجعها الفرنسي هو :

Philippe Gelat Bey, Répertoire général annoté de la législation égyptienne 1840-1904, Alexandrie, J, C, Lagoudakis, 1re partie 1840-1904,8vol, I, 1906; vol, II; 1908, vol, III1909; vol, IV, 1910; 2e partie 1905-1910, vol, V, 1911; vol, VI, 1911.

وبالاختصار العربي : فيليب جلاد ، م ١" يقصد :"المجلد الأول" ، ألخ .

(٢) د . محمد جمال الدين على المسدى ، دنشواى ، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة ، ٢٠٠٧ .

(3) Alan Mikhail, The animal in Ottoman Egypt, Oxford University Press, 2014.

(4) John MacDonald MacKenzie, The Empire of Nature: hunting, conservation and British imperialism, Manchester University Press, [1988], 199.

(5) Philip Lutley Sclater, “Preface”, The Ibis, A Magazine of General Ornithology, London, N, Trüner and co,, Paternoster Row,, Vol, 1, 1859, p iii-v.

(6) G, E, Shelley, Handboook to the Birds of Egypt, Londres, John Van Voorst, 1872; John Henry Gurney, Rambles of a naturalist in Egypt and other countries: With an analysis of the claims of certain foreign birds to be considered British, and other ornithological notes, Londres, Jarrold and sons, 1876; Michael John Nicoll, Handlist of the birds of Egypt, Le Caire, Government press, 1919.

(7) F Robert Hunter "Tourism and Empire: The Thomas Cook & Son Enterprise on the Nile, 1868-1914", Middle Eastern Studies 40, n !5 (2004).

(8) Lady Duff Gordon, Letters from Egypt: 1863 - 1865, London, MacMillian & co, 1865, p, 179.

(٩) دار الوثائق القومية المصرية ، ديوان الداخلية ، ٠١٣٢٨٢/ ٢٠٠١ .

J, M, MacKenzie, The Empire of Nature hunting, p, 49.

(10) Anne-Claire de Gaffier-Bonneville, Histoire de l,Égypte moderne : l,éveil d,une nation, XIXe-XXIe siècle, Paris, Flammarion, 2016.

(11) Armelle Enders, "Castes', "races', "classes'' : dynamiques sociales et politiques", in Pierre Singaravélou(تéd,), Les empires coloniaux, XIXe-XXe siècle, Paris, Éditions Points, 2013, p, 77-124.

(12) Lady Duff Gordon, Letters from Egypt (1863 - 1865), London, MacMillian & co, 1865, p, 184.

(١٣) محفوظات الداخلية عربي ، محفظة رقم ٤٥ ، عين ١٩٨ ، مخزن ١ ، تم ذكره في د/ على بركات ، «القرية المصرية أعقاب معركة التل الكبير ٢٨٨١-٦٠٩١» ، السياسة الدولية ، رقم ٤٧ ، ١٩٨٣ ، ص١٥ .

(١٤) دار الوثائق القومية المصرية ، ديوان الداخلية .2001/01246.

(١٥) دار الوثائق القومية المصرية ، مجلس النظار .0075/1015916.

(١٦) دار الوثائق القومية المصرية ، مجلس النظار 0075/003032 ؛ فيليب جلاد ، م ١ ، ص ٥١٦-٥١٧ :

"Gouverneur d'Alexandrie, Avis du 19 Septembre 1888 rappelant l'interdiction de tirer des coups de feu dans les endroits habités"; "Arrêté du 14 Septembre 1889 du Gouverneur de la Ville d;Al'xandrie défendant de tirer des coups de feu dans l'intérieur de la ville, ses faubourgs, etc".

(١٧) فيليب جلاد ، م ٣ ، ص . ٤٠٠ - ٤٠١ .

"Interdiction de tirer des coups de feu ou faire éclater des substances explosibles à proximité des habitations: Arrêté du Ministère de l'Intérieur, du 9 mai 1899, 7 février 1900 et 9 février 1903".

(18) "Correspondence Respecting the Attack made on Two Officiers of Her Majesty's Army at Keneseh, in Egypt", Blue Book, Egypt No, 10 (1887), [C-5166], London, Harrison and sons, September 1887.

(19) "Correspondence Respecting an Assault on British Officiers near Cairo", Blue Book, Egypt No, 3 (1901), [Cd, 796,], London, Harrison and sons, January 1902.

(20) “The Denishwai Outrage: A Parallel Experience in 1864", Egyptian Gazette, 3 July 1906, in Luke Kimberly, “Order or Justice: The Denshawai Incident and British Imperialism”, History Compass, 5-2, 1 mars 2007, p, 278 - 187; House of Commons Debate, 05 April 1887, vol, 313, cc482-5;

دار الوثائق القومية المصرية ، ديوان الداخلية 2001/012465, 2001/013282 .

(٢١) فيليب جلاد ، م ١ ، ص ٥١٦ :

Chasse - Circulaire du Ministère de l’Intérieur en date du mois d’avril 1885.

(٢٢) دار الوثائق القومية المصرية ، مجلس النظار

0075/003046, 0075/003047, 0075/003034, 075/003023, 0075/007313, 0075/007871.

ديوان الداخلية : 2001/012261 ؛ ديوان الأشغال العمومية :4003/03783 ؛ فيليب جلاد ، م ٣ ، ص٨٤٢ : Décret du 28 novembre 1904 ؛

فيليب جلاد ، م ٤ ، ص ٥٢٣ :Décret du 29 Gamad-Awel 1306 (31 janvier 1889) ؛ فيليب جلاد ، م ٤ ، ص ٦٩٥ : Décret du 7 Zoulhougga 1308 (13 juillet 1891) ؛ فيليب جلاد ، م ٥ ، ص ٣٦ :

Loi n 15 du 2 avril 1905 promulguant le tableau des armes du matériel et des munitions importables en Égypte, et le règlement de police pour le commerce y relatif.

Arrêté du M, des Travaux Publics du 9 décembre 1909 N 44 : فيليب جلاد م ٥ ، ص ٩٩ sur la Police des Chemins de Fer.

Animaux domestiques et bêtes de sommes, - D, 5 juin : (٢٣) فيليب جلاد ، م ٣ ، ص ١٦٧ 1902

Interdiction de la chasse au moyen de gluaux et de la : فيليب جلاد ، م ٣ ، ص ٥١٨ chasse des cailles au moyen de filet, Arr, du Ministre de l’Intérieur du 23 juin 1903

du 25 Juin 1906 concernant les mauvais traitements Loi n 8 : فيليب جلاد ، م ٥ ، ص ٢٥ des animaux

فيليب جلاد ، م ٥ ، ص ٢٦ : Loi N 11 du 4 Juillet 1906 ؛ دار الوثائق القومية المصرية ، مجلس النظار ، 0075/007308.

(24) J, M, MacKenzie, The Empire of Nature hunting, p26.

(٢٥) فـيـلـيب جلاد ، م٤ ، ص٢٨٠ : Société protectrice des animaux - 1 Décret du 30 Novembre 1895.

(٢٦) دار الوثائق القومية المصرية ، مجلس النظار 0075/008418 .

(٢٧) فيليب جلاد ، م ١ ، ص ٥١٧ : Arrêté du 14 Novembre [18]95 du Moudir de Guizeh [الجيزة] portant règlement pour la chasse aux cailles.

(٢٨) دار الوثائق القومية المصرية ، مجلس النظار 0075/008418 ,0075/033469 .

(29) Ghislaine Alleaume, "la réforme sociale vue par les dirigeants de l'industrie agricole. in Alain Roussillon (ed,), Entre reforme sociale et mouvement nationale : identité et modernisation en Égypte (1882-1962), Cairo, Cedej, 1995, p, 416; Nathan J, Brown, Who Abolished Corvee Labour in Egypt and Why?", Past & Present, n 144, 1994, p 116-137.

(٣٠) فاطمة علم الدين الواحد ، التطورات الاجتماعية في الريف المصري قبل ثورة ١٩١٩ ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٤ ، ص ١٠١ .

(31) The National Archive (London), F O, 371/66, Findlay to Grey, 7 août 1906, folio 367.

(32) The National Archive (London), F O, 371/66, n1, Cromer à Grey, 14 juin 1906.

(33) E, A, Wallis Budge,, Cook's Handbook for Egypt and the Sudân, London, T, Cook and Son, 1906, p, 281"; E, A, Wallis Budge,, Cook's Handbook for Egypt and the Sudân, London, T, Cook and Son, 1911, p, 274.

(34) Karl Baedeker, Egypt" : Handbook for travellers,Part Second" : Upper Egypt, with Nubia as far as the Second Cataract and the Western Oases, Leipzig, Karl Baedeker Publisher, 1892, p, 46"; Karl Baedeker, Egypt and te the Sudân: " Handbook for travellers, Leipzig, Karl Baedeker Publisher, 1908, p, 227-228.

(٣٥) الوقائع المصرية ، ٦ مايو سنة ١٩١٢ ، ص ١٨٢١ .